فقه



حوارية وضع اسئلتها وقدم لها
المهندس رشيد السراي

اجاب عنها
الشيخ نعمة العبادي

راجعها وعلق عليها
سماحة اية الله
الشيخ محمد اليعقوبي
(دام ظله)

فقه

التعامل مع الأحزاب

حوارية وضع أسئلتها وقدّم لها

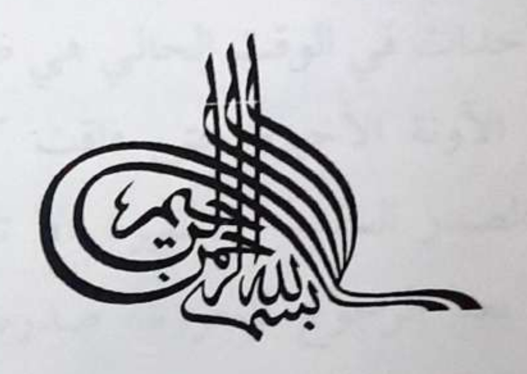
المهندس رشيد السراي

اجاب عنها

الشيخ نعمه العبادي

راجعها وعلق عليها
سماحة آية الله
الشيخ محمد اليعقوبي





بعد سقوط النظام البائد ظهرت في المجتمع العراقي الكثير من الظواهر بعضها جديد على المواطن العراقي والبعض الآخر كان موجوداً قبل النظام ومُنع في أيامه وعاد الآن بشكله السابق أو بشكل جديد ولعل من أهم تلك الظواهر وأكثرها تأثيراً على تطورات الأحداث في الوقت الحالي هي ظاهرة الأحزاب التي كثُرت في الآونة الأخيرة حتى فاقت كل التصورات وتطبيقاً لمقولة الصدر المقدس الشهيرة «لا تقولوا قولا ولا تفعلوا فعلاً إلا بعد الرجوع للحوزة» صدرت من الحوزة الشريفة متمثلةً بالشيخ اليعقوبي ((دام ظله)) بيانات تطالب الناس بعدم الدخول في الأحزاب لحين عرض أفكارها على الحوزة لبيان الصحيح منها من الفاسد والآن وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على سقوط النظام البائد تغيرت الكثير من الأمور حول الأحزاب فانخرط الكثير من الناس في تلك الأحزاب بسبب عدم معرفتهم رأي الحوزة التفصيلي حول تلك الأحزاب ولأسباب أخرى لا حاجة لذكرها فمن هنا كان لِزاماً علينا أن نرجع إلى الحوزة ونسألها مرةً أخرى ولكن هذه المرة بشيء

من التفصيل وخاصة بعد اتضاح الكثير من الأفكار لدينا حول الأحزاب وتعايشنا معها عن قرب لأكثر من ستة أشهر وصدور الكثير من المنشورات والتصرفات من تلك الأحزاب بينت لنا الكثير من أفكارها وغاياتها فانطلاقاً من واجبنا الشرعي نتوجه إلى سماحة آية الله الشيخ محمد موسى اليعقوبي (دام ظله) بمجموعة من الأسئلة حول هذا الموضوع المهم تكون تحت عنوان (فقه الأحزاب) والله ولي التوفيق.

المهندس رشيد السراي

لجنة التأليف في المركز الثقافي الإسلامي في الشطرة

١٤ رمضان ١٤٢٤ هـ

٩ / ١١ / ٢٠٠٣م

تقسيم الأحزاب

تقسم الأحزاب نسبة إلى موقفها من الدين إلى أحزاب علمانية وأحزاب دينية والأخيرة منها تقسم حسب الديانات إلى إسلامية ومسيحية وغيرها والذي يهمنا الآن هو الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية لأن الإسلام هو الدين الغالب في العراق فسوف تقسم محاور الأسئلة إلى محورين محور يتحدث عن موقف الحوزة من الأحزاب العلمانية بكل تفاصيلها ومحور يتحدث عن موقف الحوزة من الأحزاب الإسلامية بكل تفاصيلها.

الأحزاب العلمانية

س ١: تقسم الأحزاب العلمانية حسب تعاملها مع الإسلام إلى قسمين الاول يتخذ من الإسلام موقفاً عدائياً ويجاهر بعدائه للإسلام أما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال الطعن بالرموز أو القوانين الإسلامية والمطالبة بالبديل ، والثاني لا يظهر مثل هذا العداء، فما هو موقف الحوزة الشريفة من كلا القسمين وماذا تنصحون المكلف تجاهها من ناحية الانتماء أو عدمه؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآل الطاهرين.

قبل الدخول في بيان اجوبة الأسئلة نود التنويه إلى ملاحظتين:

الأولى: ان هذه الاسئلة تتعلق بموضوع شائك ومعقد وهو من المسائل المستحدثة بصياغته الحالية، ويمكن ان تتجه الاجابة فيه باحد اتجاهين: اما ان ينظر إلى المسألة من جهة فقهية بحتة قاطعين النظر عن كل الملابسات والعمومات العليا والمواقف المهمة وينتج من ذلك نحو من الاجابة، وأما ينظر اليها بلحاظ الوضع الحالي ومتطلبات العصر ومتشابكاته وتكون الاجابة مختلفة في بعض الموارد، وعلى هذا الشق ستكون الاجابة.

الثاني: وفي طول الملاحظة الأولى سوف تكون الاجابات ملاحظة بقوة للعناوين الثانوية بالمقدار الذي ندركه من ملابسات الواقع.

ج١: ان ما يمكن تحصيله من الثقافة السياسية، ان الأحزاب صياغة تنظيمية تمثل حالة من تطور العمل الجماهيري

لتحقيق مطالب المجموعة التي تتحرك باسمها. وهي بعد ذلك مختلفة في اهداف تشكيلها والصياغة التي تنطوي عليها والاغلب الاعم منها يمثل تجسيداً عملياً لرؤية آيدلوجية باتجاه ما يسعد الإنسان. من هنا فان الأحزاب العلمانية في الأغلب تنطلق من رؤية منفصلة عن السماء والدين وتطرح أسلوباً للعمل تدعي انه الأفضل في تحقيق سعادة الانسان وتدعو الناس للعمل ضمن هذه الآلية والتوجه اذا حملناهم على حسن النية والصدق والاخلاص. فاذا عرفنا من جهة أخرى أن أعمال المسلم يجب ان تكون منضوية تحت احد العناوين التكليفية الخمسة وملاحظة لامر الله فيها سواء في اتجاه الوجوب او الحرمة. فان الحزب الذي لا يطرح رؤية تناهض او تقاطع الدين ولا يسلك سلوكاً عملياً يحرمه الإسلام، يكون التعاطي معه ضمن دائرة الأباحة. ولكن اذا التفتنا إلى جهتين:

الأولى: انه ليست كل المواقف والوقائع والحوادث هي في دائرة الاباحة فان بعضها يكون مشمولاً بالتكاليف الالزامية كالوجوب والحرمة وهو ما لا تراعيه الأحزاب

العلمانية لانها تتصرف وفق ما تحمله من رؤية وليس وفق ما يمليه الدين.

الثانية: وجوب تراص المسلمين في تجمعات تقوي الصوت الإسلامي وتزيد من تواجده في الساحة والانتماء إلى تلك الأحزاب يؤدي إلى التشتت وضياع القوة. يكون حكم الصوت الإسلامي الانضمام مع التجمع الإسلامي لا غير. نعم، يمكن التنسيق مع الاتجاهات ذات العمل المعتدل في حدود المصلحة العامة وتحقيق ما يصب في طمأنينة ورفاهية الشعب. اما الاتجاهات التي تحادد الإسلام وتتعدى على رموزه وقيمه فيجب مجابهتها وبحسب درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وملاحظة الظروف التي تحيط بالواقع.

س٢: ما هو مواقف المكلف تجاه الوقوف بوجه القسم الأول عملاً بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة وأنتم تعرفون حراجة الموقف في الوقت الحاضر فتهمة الإرهاب من أسهل التهم؟

ج٢: ان الوقوف بوجه الاتجاه الأول الذي اشار اليه السؤال الأول، مما يدخل في تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر، وهنا ينبغي لاعمال المواجهة والتعويق وتحجيم النشاط ان تسير بمنهج مدروس ومنتظم وباشراف أهل الدراية والمعرفة، لغرض كشف أساليب مثل هكذا تيارات وتبصير المجتمع بانحرافها[١] والحد من نشاطها وتعويقه. ويجب التجنب عن إعمال التهور والاستعجال والتي تأتي بنتائج معاكسة.

س٣: هل يجوز حضور التجمعات والحفلات التي يقيمها كلا القسمين وخاصة القسم الثاني حيث تكون بعض تلك التجمعات ذات عناوين دينية؟

ج٣: اذا كان الحضور مع هذه التجمعات لا يقاطعه محذور شرعي، وكان عنون العمل ضمن دائرة المباح ولم يلزم من الحضور ضمن هذه الاعمال إضفاء طابع الشرعية والمقبولية على اعمال هؤلاء فلا بأس خصوصاً وان عدة قضايا تجمعنا واياهم مما يقع تحت عنوان (المصالح الوطنية) فان الوطن يهم الجميع سواء كانوا علمانيين او

---

(١) راجع الخطاب المعنون (نصيحة إلى المدافعين عن العلمانية) في الملحق.

السلاميين كمناقشة قطعية الفكر الية او تشكيل القوات المسلحة او عقد المعاهدات مع الدول الأخرى.

س٤: ما حكم البيع والشراء ومطلق التعامل مع خصوص القسم الأول؟

ج٤: اذا كان البيع والشراء في لمسائل مما يحل بيعها، ولم يكن في تلك المعاملة تقوية لهم، واعطاء صورة للآخرين عن مقبوليتهم، فلا بأس به فهذه الشروط يجب مراعاتها.

س٥: ما حكم التعاون مع تلك الأحزاب سواء في الدوائر الحكومية أو غيرها وخاصة إذا كانت صورة التعامل تلك تخدم مصلحة ذلك الحزب؟

ج٥: إذا لم يكن في ذلك التعاون مصلحة ضرورية للفرد أو لغيره من ذوي المصالح المحترمة وينحصر قضاءها في ذلك التعاون فلا مبرر له خصوصاً مع ما قلناه في جواب السؤال السابق من اشتراط عدم تقويتهم وخدمة مصالحهم.

س٦: ما حكم المنشورات التي توزع من قبل تلك الأحزاب لمن يوزعها ولمن يأخذها أو يثقف لها؟

ج٦: إن الغالب في تلك المنشورات الترغيب بتلك الأحزاب أو طرح انجازاتها وطرح الرؤية التي تتبناها، وبناءً على أنها لا

إسلامية، فيكون ترويج ذلك من المشكل شرعاً. نعم لو كان هناك ما يطرح ثقافة مقبولة أو شيء فيه مصلحة ومنفعة للمجتمع وللمصلحة الوطنية فلا بأس بالتعاطي معهم في خصوص ذلك.

س٧: قامت بعض الأحزاب العلمانية بإيواء بعض أزلام النظام السابق بحجة أو بأخرى فما هو واجب المكلف تجاه مثل هكذا حالة؟

ج٧: النظر إلى هذه المسألة، يكون بحسب نوع الشخصية التي تم إيوائها وما هو سلوكها في الفترة السابقة ونوع الجرائم التي ارتكبها بشأن الشعب وبناء على ذلك يتم المطالبة بتلك الشخصيات. والافضل سلوك طريق لا يفتح الكثير من المشاكل التي يمكن أن يستغلها العدو لإيذاء الناس عامة والمؤمنين خاصة، كما نلحظ أهمية وضرورية تطهير المجتمع من العناصر المنحرفة وبالخصوص التي ما زالت مصرّة على انحرافها وغيها.

س٨: هل تنصحون المكلف بالدخول في نقاشات مع تلك الأحزاب؟

ج٨: إذا كان هناك ضرورة للنقاش، مثلاً لدفع شبهات منحرفة يوجهها هذا الحزب باتجاه الفكر الإسلامي وباتجاه رؤى الحق او لكشف الصورة الخفية لاتجاه ذلك الحزب والتي يمكن ان يغرر بالمؤمنين وبالناس من خلالها دون ان تكون لديهم إمكانية الكشف . وينبغي ان يتمتع المناقش بلياقة الحوار المؤدب وبوعي يؤهله لمثل تلك النقاشات، وننصح بتجنب الاسفاف في مجادلات فارغة لا جدوى منها . او الخوض في قضايا فارغة لا تتعدى إطار التنظير إلى الواقع ولو بخطوة صغيرة.

اما فيما يخص المسائل التي نشترك فيها معهم وهي من مسرح عملنا جميعاً، فينبغي أن نؤسس لحوار متوازن وعقلائي ومستند إلى مسلمات نتفق عليها من اجل احتواء حالات التشرذم التي تنعكس على واقعنا جميعاً ، ولا يقتصر أثرها السلبي عليهم.

س٩: يتم الترويج في الآونة الأخيرة لفكرة إن الأحزاب الإسلامية تفتقد الاخلاق الإسلامية وإن هذه الاخلاق موجودة عند الأحزاب العلمانية؟

ج٩: هذه الفكرة خبيثة يُراد بها الانتقاص من الأحزاب الإسلامية وتحسين صورة الأحزاب العلمانية . فالأخلاق سلوك معتدل يجب أن يستند إلى عقيدة صالحة ، حتى يكتسب صفته المحمودة ويدخل في إطار العمل الصالح. نعم نحن لا نقول بأن جميع سلوكيات الأحزاب الإسلامية هي مطابقة للخلق الإسلامي المحمود ولا نبرّء تلك الأحزاب من قصور في لحظ الاخلاقيات الإسلامية الشفافة في تعاملاتها، ولكن هذا يدعونا إلى نصحها وتنبيهها لا تسقيطها ، كما لا مانع من ان تسلك الأحزاب العلمانية سلوكاً مؤدباً او سلوكاً مدنياً ذواقاً ولكن هذا لا يصحح منطلقاتها الخاطئة او يبرر تبنيها لآيدلوجية مجانبة للإسلام.

وبمناسبة هذا السؤال لا بأس بالإشارة إلى جزئية تتصل بالموضوع وهي قضية المسؤولية الاخلاقية في تبني الشعار والالتزام بتنفيذه . فإن الشعار الذي ينادي به أي حزب ويرفعه هو متضمن لالتزام اخلاقي وقانوني ينبغي للحزب العمل الجاد على تحقيقه، ولا يجعل من الشعار مجرد مصيدة او لوحة دعاية يكسب الانصار من خلالها.

وللأسف نقول: ما أجمل الشعارات المرفوعة وما أحوجها إلى مداليلها العملية ولكن ما اقل العمل وأبعده عن اتجاهاتها ومضامينها. فأرجو ان لا تتحول شعارات أحزابنا إلى حالة شعارات الانظمة الدكتاتورية والتي تتستر بشعارات الديمقراطية والحرية وترفع عبارات تلعن تصرفاتها بقوة.

س١٠: هل يجوز الرجوع الى تلك الأحزاب للحصول على بعض الحقوق خاصة إذا كان طريق الحصول إلى تلك الحقوق محصوراً بمراجعة تلك الأحزاب؟

ج١٠: إذا كانت تلك الحقوق ضرورية بمعنى ان في عدم استيفائها ضرراً معتداً به وينحصر تحصيلها بهم ولا يترتب على تلك المراجعة مفسدة كبيرة على الفرد او المجتمع فلا بأس بذلك.

س١١: هل يجوز تسلم الحقوق من المنتمين إلى تلك الأحزاب؟

ج١١: نفس الاجابة في سؤال (١٠).

س١٢: أنا عضو في حزب علماني ولا أرى تعارضا بين دخولي في الحزب والدين الإسلامي فأنا أصلي وأصوم وأؤدي كافة التكاليف الشرعية فما هو قولكم؟

ج١٢: هذا فهم ساذج للدين، بحيث يقصر الدين على الصلاة والصوم. فالدين برنامج متكامل يمتد إلى كل نواحي الحياة ويطرح معالجة لكل مشاكل الحياة ويستند في ذلك إلى أساس شرعي، أي يستمد قوته التقنينية من سلطة الشارع المقدس. والحزب العلماني في الغالب يستبطن اتجاه رؤية تجانب او تقاطع الرؤية الإسلامية . ويدعي بدليته الفضلى مكان الطرح الإسلامي. هذا في أدنى الاحوال ، اما في الاغلب فإن الأحزاب العلمانية تناضل بقوة من اجل اقصاء الإسلام ومنع تحكيمه في مناحي الحياة.

س١٣: أنا عضو في حزب علماني ولا أؤيد الحزب في أفكاره الإلحادية أو المعادية للإسلام ولكن فقط أتبنى وجهة نظره السياسية لكونها أصح من غيرها فما قولكم؟

ج١٣: وجهة النظر السياسية هي الإطار النظري للصورة العملية التي يتبناها الحزب لشكل النظام وطبيعته وآليات عمله.

وهذه النظرة يجب ان تنطلق من عقيدة محددة، فكيف تكون السياسة إيمانية والعقيدة المنطلقة منها علمانية والعكس صحيح.

هذا التصور ناشئ من نظرة سطحية لا تتعدى غشاء الواقع، والاجدر بالانسان والواعي ان يلتفت بدقة إلى مثل هذه الامور ، فهي حياة واحدة ولا تكرر أبداً.

س١٤: أنا عضو في حزب علماني ولا أؤيد الحزب في أفكاره الإلحادية او المعادية للإسلام ولا في وجهة نظره السياسية ولكني دخلت في هذا الحزب لاخدم المجتمع من خلال موقعي هذا أو لأحاول تصحيح أفكار الحزب الخاطئة من الداخل فما تقولون في هذا الكلام؟

ج١٤: إذا كانت لديك القدرة بهذا المستوى، فلا بأس بذلك. ولكن لا أحسب ان تغيير أفكار حزب بهذه السهولة وأرجو ان لا يكون ذلك من المبررات التي يتستر بها الإنسان من اجل حماية ولاءه الخاطئ.

س١٥: بسبب دعوى الديمقراطية يتعامل البعض مع الأحزاب العلمانية بكثير من اللطف المبالغ فيه بل توجد للكثير من الأحزاب والمؤسسات الإسلامية علاقات حميمة مع تلك

الأحزاب لأسباب سياسية كما يقولون فهل هذا الفعل جائز شرعاً؟

ج١٥: إن المرحلة الحالية لها ظروف معقدة تقتضي نحواً خاصاً من التعامل، وقد تملي على اتجاه ما تصرف لا يتناسب مع مبادئه ولكن ينبغي الحذر من الانجرار إلى سياسية ميكيافلية مفادها «الغاية تبرر الوسيلة». وان انحراف الوسيلة لا يشفع له أهمية الغاية. وملخص القول إن هكذا تعاملات تحتاج إلى دراسة دقيقة من قبل هيئة واعية في كل حزب لها معرفة بحدود الاحكام الشرعية. او تستشار الأحزاب الإسلامية اهل الدارية والمعرفة في هكذا تعاملات وصفقات.

الأحزاب الإسلامية

س١: يقال إن فكرة تكوين الأحزاب غربية محضة وقد نتجت عن نقص وفراغ والأفكار الغربية متهمة دائما وديننا قد تكفل بسد كل فراغ فما دام هناك علماء يمارسون العمل السياسي فلا معنى للتحزب ما هو تعليقكم على هذا الكلام؟

ج ١: ان الإسلام تقدم إلى الناس كنهج متكامل لجميع نواحي الحياة وطالبهم بتحكيمه في جميع افعالهم ونشاطاتهم، سواءً على المستوى الفردي او الجماعي، وأرشد من خلال اوامر كلية وعمومات لتحقيق هذا التحيم في مجالات الحياة، ولكنه لم يطرح صورة نهائية توقيفية لإنجاز ذلك، بل ترك المجال للوسائل والأساليب ان تتحرك وفقاً لمقتضيات الظروف وملابسات الواقع، شريطة أن لا تفضي تلك الوسائل والأساليب إلى ترك واجبٍ او فعل محرم. ومما أرشد إليه الإسلام من أجل تحقيق مجتمع إسلامي، نظم الأمر وترتيب الطاقات واستثمارها بأسلوب علمي.

من هنا فإن الاصطفاف في انتظامات محددة لغرض توزيع الادوار والتخطيط لبلوغ الهدف، ليس بعيداً عن الرؤية الإسلامية، بل لا نعدم وجوده في الادبيات.

نعم هذه الصيغة الحالية للأحزاب والحركات هي نتيجة لتطور الفكر السياسي الانساني وللغرب مشاركة كبيرة في ذلك. ولكن هذا لا يمنع من التعاطي مع فكرة الأحزاب كأسلوب للعمل من اجل تحقيق الأهداف المشروعة. وإن مقبولية او عدم مقبولية أي عمل تتحدد من خلال

الأهداف والنتائج التي يفضي لها والوسائل والأساليب التي يستخدمها لتحقيق تلك الأهداف.

ودعوى وجود علماء يمارسون العمل السياسي كاف في تحقيق الأهداف، غير دقيقة، لان العالم الذي يرى ضرورة تدخله في السياسة، سوف يسلك طريقة تنظيم الطاقات وتوزيع الادوار ليصل إلى المطلوب. وكذلك فإن الصورة الحالية للدولة المعاصرة واحتوائها على فئات مختلفة تحتاج إلى تعدد في الواجهات التي تحكي عنها لضمان وجود رعاية لحقوق كل جهة. كُل ذلك يجعل مطلب الحزب او التكتل او التجمع ضرورة لا مناص منها. نعم يمكن للعالم والواعي متابعة الامور من خارج التنظيمات المحدودة ويمارس الرعاية الابوية لكل الاتجاهات التي تتحرك بإيجابية لتحقيق المصالح والأهداف الحقة.

س٢: بحكم علاقتكم بالسيد الصدر الثاني (قده) فهل تعرفون شيئاً عن مدى علاقة السيد الصدر الاول (قده) بحزب الدعوة المعروف وهل كان السيد فعلاً من المؤسسين أم

ماذا فقد كثرت الأقاويل حول هذا الموضوع ولا نعرف وجه الحقيقة؟

ج ٢: لا خلاف على الدور التأسيسي للسيد الشهيد الاول (قده) بخصوص حزب الدعوة الإسلامية، كذلك لا خلاف في قيادته وإشرافه على هذا الحزب لفترة طويلة. ولكن الاشكالية بدأت من خروج السيد الشهيد الاول (قده) عن تنظيمات الحزب وما هي الاسباب الحقيقية التي دفعته إلى هذا القرار؟ فهناك أكثر من تفسير وطرح بخصوص هذا الموضوع، يتوزع بين المعادين والموالين للحزب.

والذي نراه بأن هذا الامر وإن كان له أهمية في تأريخ الحزب، ولكن الأمر الاكثر أهمية في التعامل مع الأحزاب عموماً هو دراسة حاضرها وواقعها الحالي من حيث الأهداف وأساليب العمل ومصادر القرار فيه والافكار التي تتبناها وهكذا.

وعلى الفرد ان يبحث في تلك الامور التي أشرنا إلى أهميتها ويكون تعاطيه مع الحزب مستنداً إلى موقفه وتشخيصه إلى تلك الامور.

س ٣: تدعي بعض الأحزاب إنها كانت لديها علاقة سرية مع الصدر الثاني (قده) وأنه كان مؤيداً لها فبحكم علاقتكم الوثيقة بالصدر المقدس ما مدى صحة هذا الادعاء ؟ وهل كان للسيد اتصال وتنسيق مع المعارضة؟

ج ٣: هذه مسائل ذات خصوصية عالية، ولم يكن الظرف مناسباً لتصريح السيد (قده) بها. والمعروف دعم السيد (قده) لكل عمل إيجابي، كان يهدف إلى تقويض النظام ومحاربة الظلم وإنصاف المظلومين وفسح المجال لتحكيم الإسلام في حياة المجتمع. واتخذ هذا الدعم صوراً مختلفة ، وبحسب الظروف والامكانيات. ومع ذلك فإن المهم في تقييم أي حزب او حركة هو ما يقدمونه لاستحقاقات المرحلة الحالية وما يبذلونه من أجل انصاف هذا الشعب المظلوم وتحقيق سيادة العراق الكاملة. ولا تنفع الأحزاب مثل هذه المتاجرات بالارث التاريخي ما لم يتحول إلى ممارسة عملية صالحة مستندة إلى أفكار حقة.

س ٤: تدعي بعض الأحزاب والحركات كونها مؤيدة من قبلكم بل وصل الأمر إلى إدعاء كونها تمثل الجناح السياسي لجماعة الفضلاء فما هو قولكم في هذا الإدعاء؟

ج ٤: جماعة الفضلاء تكتل اسلامي جماهيري واسع يهدف إلى احتواء كل الاتجاهات وهو يرعى جميع المخلصين العاملين في الساحة، شريطة ان يتأكد من عملهم وأسلوبهم ومنهجهم وبشكل دقيق. وإن دعم الجماعة لأي جهة يتناسب طردياً مع اخلاص تلك الجهة ووطنيتها وجديتها في العمل ونقاء أساليبها.

لذا من حق جميع الاخيار ان يدعّوا معيتنا ومن حقنا ان ندعي الرعاية الابوية لكل الاتجاهات الخيرة.

س ٥: على ذكر جماعة الفضلاء هل تمثل تلك الجماعة حزباً سياسياً أم ماذا ؟ وما مدي تأييد باقي الأطراف الحوزوية لها؟

ج ٥: جماعة الفضلاء تكتل حوزي بالدرجة الاساس وهي تنفتح على جميع طبقات المجتمع لتتبنى كل الطاقات البناءة في ساحات العمل. فهي أوسع من الحزب والحركة، وهي تتبنى نشاطات متعددة بضمنها النشاط السياسي ولكن بالطريقة التي تلائم وضعها وخصوصية أفرادها.

أما تأييد الأطراف الحوزوية ، فنحن نحسن الظن بجميع الواجهات الحوزوية وتربطنا مع الجميع علاقات

طيبة ومتوازنة، وما يخص موقفهم باتجاهنا يمكن ان تسألوهم عنه.

س٦: هل إن إضافة كلمة إسلامي أو إسلامية بعد اسم الحزب أو الحركة كاف في جعله إسلامياً وخروجه من إطار العلمانية؟

ج٦: ليس الاسم هو المائز في إسلامية او علمانية الاتجاه وانما الرؤية التي ينطلق منها والآيدلوجية التي يتبناها والأهداف التي يطمح لها والأساليب التي يتبناها في العمل هي المائز الحقيقي في إسلامية وعلمانية الاتجاه.

س٧: هل يجب ان يلتزم الحزب أو الحركة الإسلاميين رأي مجتهد معين لكي يحصل على الشرعية في عمله؟

ج٧: شرعية الحزب تأتي من خلال التزام الحزب على مستويي التنظير والعمل بالنهج الإسلامي وأحكامه. ولما كانت مفردات عمل الانسان المكلف في زمن الغيبة الكبرى تحتاج إلى مطابقة فتوى مجتهد جامع للشرائط ، فإن على الحزب ان يراعي تلك المطابقة في عمله. نعم هناك مساحة واسعة من الاباحة تتيح المجال للحزب ان يتحرك فيها ،

وكذلك فإن كليات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تمثل سنداً كبيراً لعمل الحزب يمكنه الاستناد اليها.

س٨: تمارس الكثير من الأحزاب بعض الممارسات المخالفة للشريعة بشكل أو بآخر مما ادى إلى نفرة الكثير من الناس من تلك الأحزاب وتفضيلها لبعض الأحزاب العلمانية عليها فما هي نصيحتكم لتلك الأحزاب؟

ج٨: على كل عامل ان يعرف هذه الحقيقة التي جسدها الحديث النبوي الشريف: «الدنيا مزرعة الآخرة» ويعرف أيضاً ان البضاعة الوحيدة المقبولة في سوق الآخرة هي القلب السليم: «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم» فإذا تم ذلك فإن أي عمل مخالف للشريعة يؤثر في سلامة القلب وهو محصول شرّ يجني الانسان آثاره السلبية حتماً في عالم الآخرة. من هنا فإن الأحزاب الإسلامية لا ترضَ لنفسها ان تكون أعمالها هباءً منثوراً أو يكون عملها حسرةً عليها يوم القيامة، وقد قال تعالى: (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ) فقبول الاعمال منوط بالتقوى والاخلاص والنزاهة.

ومن جهة اخرى فإنها عندما حملت اسم الإسلام او ما يتصل به، علهيا ان تراعي هذه الحالة وتعكس الصورة الجيدة للمسلم الواعي وأنها بتنفيرها للناس تتحمل وزر هذا الانطباع السيء وتفسح المجال للعلمانيين ان يستولوا على الساحة للارتباط الوثيق بين النظرية والتطبيق وانعكاس كل منهما على الآخر[1].

نتمنى ان يكون الجميع بمستوى المسؤولية وعلى قدر حراجة الظرف الذي يعيشه العراق.

س٩: تمارس أغلب الأحزاب الإسلامية عملية الكسب العشوائي للأعضاء الجدد مما أدى الى دخول بعض الاشخاص المتدنين اخلاقيا الى تلك الأحزاب فما هي نصيحتكم لهم؟

ج٩: إن أي فرد ضمن تجمع ما، يمثل جزءاً من سلوك ذلك الجمع وسلوكه ينعكس على سمعة هذا التجمع وإذا عرفنا ان هناك من يراقب ويتابع سلوك العاملين في الساحة

---

[1] راجع بحث: (حاجتنا إلى الاسوة الحسنة) وقد نُشِر في كتاب: (نحن والغرب).

ويحاول تسجيل النقاط السلبية فإن على الأحزاب الإسلامية ان تتوخى الدقة في كسبها وفي تبنيها لأي موقف. وإن الكم الذي لا تتوفر فيه شروط الصلاح يكون عالة على العمل ومعول هدم. فلا داعي لتكثير الانصار من خلال قبول كل نموذج مهما كان سلوكه وأفكاره. وإن الساحة بحاجة إلى المخلصين والاخيار، فباجتماعهم تتحقق الأهداف الكبرى ويصل البنيان إلى محله.

س ١٠: دخل بعض أزلام النظام السابق في بعض الأحزاب الإسلامية وتم قبولهم بحجة كونهم كانوا يعملون مع تلك الأحزاب في ايام النظام بسرية ولم يقدموا دليل ملموس على هذا الادعاء فما تعليقكم على هذا الموضوع ؟

ج ١٠: أعتقد ان جواب السؤال السابق يؤدي شطراً من الاجابة وأضيف إليه ملاحظة مفادها: إن علينا أن لا نحكم على الناس من خلال العنوان الظاهري فالمهم حقيقة الفرد وسلوكه، فما قيمة أن يكون اسم الفرد (حسين) وسلوكه (سلوك الشمر). لذا يجب توخي الدقة والتفحص عن قرب قبل ان نقبل او نرفض عمل ومساهمة أي شخص.

س ١١: تمارس أغلب الأحزاب والحركات الإسلامية عملية محاسبة ازلام النظام السابق او الذين يمارسون اعمال تخالف ظاهر الشريفة فما مدى شرعية تلك المحاسبة خصوصاً وهي تتضمن الكثير من الاخطاء كقتل وإيذاء أشخاص لا علاقة لهم بالموضوع او كون الجزاء اكبر من الجرم بل وصل الامر الى استلام الرشاوى والعفو عن بعض ازلام النظام؟

ج ١١: هذا الأمر في غاية الحساسية ويحتاج إلى دقةٍ في تطبيقه بل من الخطورة بمكان خصوصاً إذا التفتنا إلى ما ورد في السؤال السابق من انضمام بعض اعداء الامة إلى هذه الأحزاب وبذلك هم يحمون انفسهم أولاً ويستطيعون الاستمرار في الانتقام من الابرياء والمخلصين تحت ذرائع جديدة مفتراة عليهم، وإن ممارسته من قبل من هب ودب يمكنه ان يحرف هذا العمل المهم عن مساره الصحيح. لذا نرجوا من الجميع ان يكون عند مستوى المسؤولية ويراعي الاحكام الشرعية في مسائل المحاسبة والمعاقبة ويجب توخي الدقة والحذر البالغ في مسألة الدماء والأعراض والأموال. من جهة أخرى ينبغي الصيرورة إلى وضع يتم

من خلاله محاسبة ومعاقبة كل الذين ساهموا في عناء الشعب العراقي واضطهاده وكانوا عوناً للظالم فهذا حق لا يجوز التنازل عنه تحت أي ظرف، وإن المتاجرة من قبل أي جهة بحق الشعب العراقي هو خيانة عظمى وهو أنكى من ظلم المرتزقة لأبناء شعبهم بحجة الخوف والرهبة من النظام المقبور.

س١٢: أغلب الحركات والأحزاب الإسلامية تقع مقرها في بنايات حكومية سابقة وتستخدم السيارات وبعض الاجهزة الاخرى العائدة للنظام السابق فما مدى شريعة هذا العمل؟

ج١٢: جميع هذه الممتلكات يعود أمرها إلى الحاكم الشرعي ويجب استئذانه عند التصرف فيها.

س١٣: تصرفت الكثير من الأحزاب بما يسمى بدور الحزب المهجورة او المسكونة من قبل عوائل أزلام النظام السابق وقامت بطردهم وإسكان العائدين من المهجر او غيرهم فما مدى شرعية هذا العمل ؟ وهل تجوز الصلاة في تلك الدور؟

ج١٣: إذا كانت تلك الدور ممتلكات شخصية وهي مشتراة بأثمان فإن انتزاعها غير جائز. نعم يمكن بعد استقرار

الظروف بل يجب مطالبة مثل هكذا نماذج بمعلومات عن أملاكهم وطريقة تحصيلها وموارد التحصيل، كما فعل امير المؤمنين حينما تسلّم الخلافة فأعاد الى بيت المال كل قطائع عثمان وعطاياه بغير حق. أما المباني الحكومية والعامة فأمرها إلى الحاكم الشرعي ولا يجوز التصرف بها إلاّ بعد أذنه.

س١٤: نفس المشكلة حدثت مع ما يسمى بدور الدولة المسكونة قبل الموظفين فما هو تعليقكم ؟

ج١٤: المعروف أن هناك دوراً لقطاعات خدمية مثل السكك والكهرباء والهاتف وغيرها. ويسكن في هذه الدور عوائل العاملين وهم في أغلب الأحيان ممن يمارسون الخدمة العامة . نعم اذا كانت هناك طبقة سيئة مثل منتسبي الدوائر الأمنية والرفاق أو كان بضمن دور الدولة شخص سيئ فيجب مراجعة الحاكم الشرعي في امر تلك الدار قبل التصرف بها.

س١٥: هل قامت بعض الأحزاب والحركات الإسلامية بالاتصال بسماحتكم لتوضيح افكارها وعرضها على الحوزة؟ ومن هي تلك الأحزاب؟

ج١٥: بسمه تعالى: لقد زارنا في الفترة السابقة اغلب الأحزاب والحركات والشخصيات السياسية والاجتماعية وشرحوا برامج عملهم وقيّمنا شكل التعامل معهم وهذا جزء من وظيفتنا أن ننفتح على الجميع ونستمع لهم ونتحاور معهم لما فيه مصلحة الوطن والأمة.

س١٦: انا عضو في حزب اسلامي وأقلد مرجعاً معيناً فماذا افعل لو حصل تعارض بين اوامر الحزب لي ورأي من أقلده؟ وما مدى الزامية وشرعية ادبيات واوامر الحزب اذا لم يكن مؤيداً من قبل مرجع معين او كان هذا الامر مشكوكاً به؟

ج١٦: طبعاً في خصوص التكاليف الفردية يجب مراعاة رأي المجتهد الذي تقلده. أما في خصوص المواقف العامة، فهذا الأمر يحتاج إلى تفصيل ، فهناك فقيه يجانب العمل السياسي من رأس وآخر يرى ضرورة العمل السياسي ومع اختلاف الفرض تختلف الحالة. اما إلزامية وشرعية أدبيات الحزب وأوامره فهي تتناسب مع مطابقتها للرؤية الشرعية في الموقف، وكذلك يمكن ان يكون الفرد ببعض شروط الحزب من خلال رضاه بنظامه الداخلي بمثابة عهد وعقد

بالمعنى الأعم، ينبغي للفرد الوفاء به، شريطة ان لا تكون تلك الشروط منافية لأوامر الشريعة المقدسة.

س١٧: انا عضو في حزب اسلامي والحزب يسير وفق آراء مرجع معين ومؤيد من قبل ذلك المرجع وانا اقلد مرجعاً آخر فعند التزاحم ماذا افعل؟

ج١٧: إذا كان كلا المرجعين ممن يرى ضرورة العمل السياسي ولهما وعي واطلاع بتفاصيل هذا العمل، فعند التزاحم يقدم قول الأعلم والاكثر إحاطة بمجريات الساحة والاقدر على تشخيص الحلول الصحيحة، اما عند اختلاف رؤيتهما للعمل السياسي ، فيكون لكل مورد تفصيله الخاص به.

س١٨: أغلب الأحزاب والحركات الإسلامية هي الى الميليشيات العسكرية اقرب منها للتنظيم الحزبي وتركز على الجوانب الامنية ــ رغم عدم الوصول الى نتائج طيبة لحد الآن ــ أكثر من الجوانب الفكرية وهي المعركة الحقيقية حسب فهمنا فما هي نصيحتكم لتلك الأحزاب والحركات؟

ج١٨: إن الأحزاب تدعي تحملها لمسؤولية المواجهة وقدرتها على تحقيق استحقاقات المرحلة وعليه ينبغي ان تعرف بأن ساحة المعركة شاملة وعلى مختلف الاصعدة وإن الجبهات متداخلة بينها إلى حد التشابك وكذلك فإن استحقاقات المرحلة الحالية باهضة ومؤنتها مكلفة، وجميع ذلك يتطلب منها ان تكون بالمستوى اللائق في البناء الفكري والتحصين الثقافي والسعي السياسي والكفاح العسكري والرعاية الاجتماعية. وإن اغفال أي جانب يمثل خللاً وثلمة في جسد البناء وقطع ملحوظ في خندق المواجهة، فما لم تتظافر تلك تلك الأحزاب من جهودها وتتشاطر مع الآخرين في المسؤولية وتجعل التعاون والتكاتف منهاجاً لعملها وتجعل من الوعي سلاحها في المعركة، لا ترقى إلى المكان الذي ينبغي ان تكون فيه، وتبقى تدور في فلك الجزئيات الصغيرة التي تلتهم طاقاتها دون جدوى.

س١٩: لعل واحدة من اهم الاسباب التي ادت الى نفرة الناس من حزب البعث السابق هي وجود صفات التكبر والتعالي على الناس واستغلال المناصب لأغراض شخصية

والمطالبة بالتميز عن الغير عند اعضاء ذلك الحزب والآن وللأسف نجد نفس تلك الصفات عند بعض الاشخاص المنتمين لبعض الأحزاب سواء الإسلامية منها أو العلمانية، فما تعليقكم على هذا الكلام؟

ج١٩: التكبر صفة قبيحة تنفر الناس عن متلبسها وتجعله في عينهم صغيراً، وهي ناشئة من الاحساس بالضعة ووليدة النقص. والذي يمارس العمل الحزبي الجماهيري يجب ان يكون متسامحاً عطوفاً متواضعاً لين الجانب، فإن القرآن الكريم بين مناط اجتماع القلوب على الرمز حيث ذكر ذلك جلياً في قوله تعالى: «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك». وهذا درس بالغ الاهمية لجميع العاملين يدعوهم إلى رقة القلب وسعة الصدر: «فآلة الرياسة سعة الصدر».

وإن التعالي والتكبر يولد التباعد والعداء ويحول دون التعاطي الايجابي المنتج.

س٢٠: بنفس النظرة الخاطئة التي تنظر بها الناس الى المعمم على انه يمثل الحوزة فأخطائه أخطاء الحوزة صارت تنظر الى الحزب والحركة الإسلامية على انها تمثل الإسلام

فأخطاء الحزب او الحركة أخطاء الإسلام وان الحكم الإسلامي فيما لو حدث في العراق فستكون هذه الأخطاء - وغيرها ربما - موجودة لا محالة فبالتالي الحكم الإسلامي مرفوض فما تعليقكم على هذا الكلام؟

ج ٢٠: كثيراً ما يقع الناس في ظلم عظيم من خلال التعميم بأحكامهم، مع أن القرآن الكريم يوضح خصوصية الذنب بقوله: «وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى». ومثل هذا التعميم بالحكم السيئ وارد جداً في ثقافتنا الاجتماعية المحلية وهو ناشئ من توهم ومن جهالة في تقدير الامور. فالإسلام دين العدل والمساواة والصدق وإن أي تطبيق سلبي آتٍ من فهم مخطوء للاسلام او من خلل في التطبيق.

ودعوى رفض الحكم الإسلامي لمجرد صدور افعال او تصرفات مخطوءة من هذا الحزب او تلك الحركة باطلة ولا تستند إلى إي ميزان عقلائي. فهل ان التطبيق المنحرف للاسلام من قبل سلسلة طويلة من الاشخاص وعلى امتداد زمان طويل يخرج الإسلام من حقانيته ويحوله إلى نهج غير مرغوب، كلا أبداً.

نعم على كل الذين ينطقون باسم الإسلام ان يلتفتوا إلى هذا الفهم الخاطئ، ويسدوا الطريق عليه ولا يهيئون الظروف المناسبة لتحركه وذلك من خلال تجسيدهم لسلوك الإسلام الصحيح وترغيب الناس بالإسلام من خلال عكس صورة مشرفة عنه في وقع الحياة. وفي خلاف ذلك يتحملون وجوم الناس عن الإسلام وتبعات ذلك.

س٢١: الأحزاب الإسلامية واقع لا يمكن التهرب منه فما قولكم في محاولة توحيد الأحزاب الإسلامية في حزب واحد وتحت إشراف الحوزة؟

ج٢١: هذا طموح كبير ولكن الواقع يشير إلى استبعاد تحققه. نعم يمكن تكوين جبهة إسلامية موحدة او تكتل يتم من خلاله تنسيق المواقف وتنظيمها وإن حصول مثل ذلك يمثل خطوة عظيمة في طريق تحقيق الأهداف ...

١ شوال ١٤٢٤ هـ


الحق

بسم الله الرحمن الرحيم

نصيحة إلى المدافعين عن العلمانية

عقدت في بغداد يوم الخميس ٢٠٠٣/٩/١٨ ندوة الإعلان عن تأسيس (لجنة الدفاع عن العلمانية في المجتمع العراقي Cpsis) وقد اعترف مؤسسها عصام شكري في لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية مساء نفس اليوم بعدم حضور معظم الفعاليات السياسية والاجتماعية المدعوة وعدم استجابتهم للدعوات الموجهة إليهم، مما يعني إن عصام غريب عن هذا المجتمع وتوجهاته وميوله الذي يرفض اللادينية والتخلي عن المبادئ والقيم والأخلاق السامية التي يربيها الدين في النفوس وتنعكس على السلوك وإنه (يغرد خارج السرب) كما يقول المثل وقد كانت الدعوة لحضور الندوة صريحة في الكشف عن نوايا اللجنة فإنها تروج لـ(حرية اختيار الملبس دون قيد أو شرط) وعند هذه اللجنة إن المجتمع المؤمن الغيور (يترنح اليوم تحت ضربات سيوف تيارات الإسلام السياسي الشاذة)

وبسبب ذلك فإن (مدنية المجتمع العراقي نفسها تمر اليوم بأزمة حقيقية) وتطالب بـ(حرية الإلحاد) كالإيمان.

ولو أن هذه الأفكار تقال في دول الغرب لكان الأمر طبيعياً بالنسبة لهم أما أن تكون حقوقاً يراد المطالبة بها في العراق المسلم الغيور الذي عبر بملء إرادته في المسيرات والاحتفالات والشعائر أن خياره الإسلام وأنه يرفض أي مسخ او تمييع أو إفراغ لهويته الاسلامية التي تعبر عن عقيدته وأخلاقه وتقاليده. فهذه العلمانية المزوقة بالمصطلحات البراقة الخداعة كالحرية والمساواة وحقوق الإنسان لهي اعتداء صريح على هوية هذا البلد وانتمائه العربي والاسلامي.

إن الحرية لا تعني الانفلات من الضوابط فإنها حينئذ عين الهمجية فلكل دولة قانون ينظم حياة الشعب فيها ولا ترضى سلطاتها بتجاوز هذا القانون، وقانون هذا الشعب هو الاسلام بعقيدته وأفكاره وسلوكه وأعرافه وتقاليده لأن الإسلام من صنع الله تبارك وتعالى خالق الإنسان والعارف بما يصلح عيوبه ويسعد روحه وجسده وينظم حياته وعلاقاته بالآخرين أما القوانين الوضعية فهي من صنع البشر الناقص

الذي لا يستقر له رأي فيحذف اليوم ما ثبته بالأمس ويعدل غداً ما يقرره اليوم وهكذا فأيهما أولى بالإتباع (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) فماذا يريدون من حرية الملبس بلا قيد ولا شرط إلا العري والانسلاخ من الحياء والعفة والعودة إلى الحيوانية.

وهل علموا معنى المساواة حتى جاءوا يحررون المرأة ويعيدون لها حقوقها؟ إن المساواة ظُلمت عند العلمانية التي يروج لها الغرب حيث امتهنت كرامة المرأة وأصبحت سلعة رخيصة يتداولها الرجال بأبخس الأثمان وما أن يذهب جمالها وجاذبيتها حتى ترمى كالعلبة الفارغة لا يعبأ بها أحد ولا يعطف عليها أحد، أما المرأة في الإسلام فهي معززة مكرمة يجب على الرجل رعايتها وإسعادها وإكرامها وجعل الحقوق والواجبات متساوية على الرجل والمرأة (فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى). (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيراً).

نعم إن حقوق الرجل وواجباته لا تماثل كلياً حقوق المرأة وواجباتها وهذا لا ينافي المساواة كما لو أن رجلاً يملك عقاراً ونقداً ومعملاً كل منها بمليون دينار وأراد أن يوزعها على أولاده الثلاثة فأعطى أحدهم العقار والآخر النقد والآخر المعمل بحسب ما يناسب شأنهم وقدراتهم فهو قد ساوى بينهم لكنه لم يماثل في العطاء من أجل مصلحتهم حيث راعى ما يصلح حالهم وهذا هو شأن الإسلام.

ولا أدري إن كانت ليلى محمد (الناشطة) في شؤون المرأة وأحدى حضور الندوة والتي تحدثت للإذاعة البريطانية قائلة: إن العلمانية هي الطريق لتحقيق الحرية والمساواة ملتفتة الى هذه المعاني وتخالفها عن عمد أم لا ؟! وظاهر اسم أبيها إنها مسلمة فهل قرأت كتاب الله يوماً وهو يقول: (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً). فالذي يشرع أحكاماً وحقوقاً خارج الشريعة فإنه يخرج من ربقة الإيمان.

إن الإسلام هي الشريعة الوحيدة التي وازنت بين متطلبات الفرد والمجتمع، بل وازنت قوى الفرد نفسه فللروح

حقوق، وللجسد حقوق، وللنفس والعقل كذلك وكفلت حقوق الآخرين وإذا وضع الله تبارك وتعالى حدوداً يمنع تجاوزها فذلك لمصلحة الإنسان نفسه الجهول الذي كثيراً ما تختلط عليه الأمور فلا يميز بين ما يضرّه وما ينفعه، كما أن القوانين الوضعية تضع حدوداً تعاقب على تجاوزها وتقول: إن حرية الفرد تنتهي عند حدود حرية الآخرين وإنما الفرق في مفردات ومصاديق هذه الحقوق فلماذا التباكي على الحرية والمساواة وحقوق الإنسان ألم يسمع هؤلاء بفصل الدستور التركي العلماني لمريم قاوقجي عضو البرلمان التي انتخبها الشعب لامتناعها عن خلع الحجاب؟ وقرار الإذاعة السويدية بفصل مذيعة فيه كانت ترتدي الحجاب؟ فهل هذه هي حرية التعبير عن المعتقد والسلوك بينما تقرأ في كتاب الله الخالد (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) ويوفر الحماية الكاملة للمشركين إن أرادوا الاستماع الى كلمة الحق ثم يوصلهم الى مكانهم الآمن ليختاروا ما يريدون بحرية كاملة (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) فهل الحرية موجودة في الإسلام أم عند

الغرب رافع لواء العلمانية الذي يريد اليوم أن يخضع العالم بالترغيب والترهيب لرؤيته السياسية والاقتصادية والاخلاقية تحت عنوان (العولمة) أو (النظام العالمي الجديد) وصنع آليات متعددة لذلك كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجلس الأمن والقوة العسكرية الهائلة.

وإنك لو فتشت عن سبب لهاث هؤلاء المنتمين إلى هذه اللجنة وراء العلمانية وتشدقهم بها لوجدت عدة أسباب: -

١ - انسياقهم وراء الشهوات وأهواء النفس (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي) يريدون إشباع غرائزهم بإشاعة الفوضى الجنسية واللاأخلاقية باسم الحرية والعلمانية.

٢ - انهم ينفذون ما يملي عليهم أسيادهم من شياطين الأنس الذي يرون إن الإسلام معارض لمصالحهم ولا يرضخ لاستعبادهم فيريدون تمييع هذه العقيدة وبالتالي إخضاع الشعوب بهذه العناوين المضللة.

٣ - انبهارهم بالتطور والتقدم الذي وصل إليه الغرب فراحوا يقلدونه في كل شيء فأخذوا منه أسوأ ما عنده من

الرذيلة والانحطاط وأخذ الغرب منه أعز ما عندهم وهو دينهم وأخلاقهم.

٤ - حبهم للظهور والشهرة من خلال تسويق هذه الافكار المرفوضة ولو من باب (خالف تعرف).

إن العلمانية تعني معاداة الدين والسعي للقضاء عليه وليست حالة وسطى بين الدين والكفر (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) وفي آية أخرى (الفاسقون) وفي ثالثة (الظالمون).

ومن الغريب أن تصدر مثل هذه الدعوات اليوم في الوقت الذي اعترف فيه الغرب غير المتدين بحاجته الى العودة الى الدين والاخلاق لأنه العلاج الوحيد لأمراضه الجسدية والاجتماعية والنفسية كجرائم السرقة والقتل والاغتصاب والامراض الفتاكة كالأيدز حيث فشلت كل العلاجات في القضاء عليه ولا زالت نسبته في ازدياد ولا يقضي عليه الا بث المواعظ والاخلاق السامية والعقائد الصحيحة كالإيمان بالله واليوم الآخر وتربية المجتمع على الفضيلة وهذه كلها تكفل بها الإسلام، فنصيحتي الأكيدة لهؤلاء ولغيرهم أن يثوبوا الى

رشدهم وينظروا في مصلحة أنفسهم وأمنهم ولا يكونوا على تلحقهم اللعنة وليلغوا الى الأبد لجنتهم هذه ويغيروها الى لجنة إنسانية اجتماعية تعتني بنشر الفضيلة والأخلاق السامية ورعاية الأسر المتعففة والمحرومة خلال العقود الطويلة من الظلم والاستبداد والاستئثار وليعلم المؤمنون إن العلمانية مهما زوقوا لها من ألفاظ ومصطلحات فهي لا تعني إلا نبذ الدين والأخلاق والانحلال من القيم والمثل العليا، وإني لكم ناصح أمين فلا تكونوا ممن قال فيهم الله تبارك وتعالى: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون).

الفهرس